

تونس، في 29 جويلية 2026

بلاغ هيئة السوق المالية

في إطار المتابعة المستمرة لتطورات السوق المالية، انعقد يوم الأربعاء 29 جويلية 2026 اجتماع بمقر هيئة السوق المالية بدعوة من رئيس مجلس الهيئة، وبحضور ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، إلى جانب المسيرين الأوائل للبنوك والمؤسسات المالية المدرجة بالبورصة، ورئيس المجلس البنكي والمالي، ورئيسة مجلس إدارة بورصة الأوراق المالية بتونس ومديرها العام، ورئيسة الجمعية المهنية لوسطاء البورصة، ومسيري شركات الوساطة بالبورصة.

وقد خُصّص هذا الاجتماع لتدارس تطورات السوق تبعا للتراجع المسجل في المؤشر المرجعي للبورصة خلال حصة التداول ليوم 28 جويلية 2026 والذي تمّ على إثره استعادة النسق العادي للتداول خلال حصة يوم 29 جويلية 2026. كما تمّ التذكير بأنّ تفعيل آلية التعليق الآلي للتداول من قبل بورصة الأوراق المالية بتونس يُعد إجراء احترازيا ووقائيا معمولا به في مختلف البورصات العالمية، ويهدف إلى الحد من التقلبات وإتاحة الوقت اللازم للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم على أسس موضوعية، بما يعزز حمايتهم وحسن سير السوق.

وأكد المشاركون على أنّ السوق المالية التونسية تركز على إطار تشريعي وترتيبي ورقابي متين، وعلى منظومة مؤسساتية متكاملة، بما يمكنها من استيعاب التقلبات الظرفية ومواصلة أداء دورها في تمويل الاقتصاد الوطني. كما شدد المجتمعون على أهمية مواصلة التنسيق بين مختلف المتدخلين في السوق ومتابعة تطوراتها بصفة مستمرة، بما يضمن سلامة المعاملات ويكرس شفافية السوق ونزاهتها.

وتؤكد هيئة السوق المالية أن مصالحها تواصل متابعة تطورات السوق عن كثب، داعية المستثمرين إلى اعتماد الموضوعية والاستناد إلى المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية الوجيهة، وتجنب الانسياق وراء الإشاعات أو الردود الانفعالية.

وتجدد هيئة السوق المالية ثقتها في متانة السوق المالية التونسية وفي قدرة مختلف مؤسساتها ومتدخلها على مواصلة العمل بروح المسؤولية والتنسيق بما يدعم استقرار السوق ويحمي مصالح المستثمرين.